

العلاقات الروسية ـ الأميركية . . . بين القوّة الواقعية ومشروع طريق الحرير الجديد في آسيا الوسطى

إعداد وترجمة: ليلي زيدان عبد الخالق

بدأت العلاقات الروسية ـ الأميركية بالتراجع ثم التوتّر وصولاً إلى الحروب، مع مطلع القرن العشرين، وبالتحديد بعد انتصار ثورة البلاشفة على حكم القيصرية. أما قبل ذلك، فكان الودّ والتعاون، سمتين تطفیان على تلك العلاقات.

بدأ التجار الروس منذ أواسط القرن السابع عشر ممارسة التجارة بنشاط في أراضي أميركا الشمالية وفي جزر المحيط الهادئ وشبه جزيرة آلاسكا، وفي أراضي ولايات كاليفورنيا وأوريغون وواشنطن الحالية، وأسّسوا مراكز سكنية ومدناً خاصة بهم أطلق عليها اسم «أميركا الروسية».

عام 1799، شيد الكسندر بارانوف ـ رئيس الجاليات الروسية في أميركا ـ حصناً على جزيرة أرخبيل ألكسندر، وبنى إلى جانبه مدينة نوفوارخانغلسك (مدينة سيثكا حالياً) التي أصبحت في عام 1808 عاصمة المستوطنات الروسية في القارة الأميركية.

جرى أول اتصال روسي ـ أميركي على أرفع مستوى حين التقى القيصر بطرس الأكبر، وليام بين، مؤسس المستوطنة البريطانية بنسلفانيا في أميركا عام 1698، والذي يعتبر في الواقع أحد مؤسسي الدولة التي أصبحت في ما بعد الولايات المتحدة الأميركية. وناقش الاستقراطي البريطاني مع القيصر الروسي فكرة نظام الدولة العادل.

وفي الواقع، ساعدت روسيا على أن تكسب الولايات المتحدة الاستقلال حين رفضت تقديم المعونة العسكرية إلى بريطانيا من أجل إخماد الانتفاضة التي اندلعت عام 1775 في 13 مستعمرة بريطانية في أميركا، وأعلنت روسيا حيادها لاحقاً. تبادل السفراء الأول بين الدولتين كان عام 1809. وكان الشاغل الرئيس للسفراء، معالجة القضايا المتعلقة بالآسكا والممتلكات الروسية الأخرى في أميركا، والتي بيعت عام 1867 للولايات المتحدة. وفي الفترة من 1842 إلى 1851، كان المهندسون الأميركيون، المستشارين الرئيسيين لمد طريق السكك الحديدية بين موسكو وبترسيورغ، وشارك الخبراء الأميركيون في مذ أولى خطوط التلغراف في روسيا.

عام 1900 افتتحت الشركة الشرقية الآسيوية الروسية خط الملاحة لنقل الركاب المنتظم مع القارة الأميركية، وكانت بواخر هذه الشركة تقوم برحلات كل 10 أيام في خط الملاحة الروسي ـ الأميركي.

أثناء الحرب العالمية الأولى التي بدأت عام 1914، دعمت الولايات المتحدة تكتل البلدان الذي يضمّ روسيا. وبعد قيام ثورة عام 1917 في روسيا، رفضت الدولة الأميركية الشمالية الاعتراف بحكومة البلاشفة التي استولت على السلطة، وقدمت الدعم إلى الجيش الأبيض الذي حارب السلطة الجديدة، وذلك بتزويده بالمال والمواد الغذائية. وفي أعوام 1918 ـ 1920 شاركت القوات الأميركية سويًا مع قوات بريطانيا وفرنسا واليابان في التدخل العسكري في شرق روسيا وشمالها.

كانت الولايات المتحدة في مطلع ثلاثينات القرن العشرين الدولة الكبرى الوحيدة التي لم تعترف بالاتحاد السوفياتي، إذ كانت تطلب ـ كشرط مسبق لذلك ـ تسديد جميع الديون وتعويض أرباب العمل الأميركيين عن الأضرار التي لحقتهم نتيجة مصادرة ممتلكاتهم بعد الثورة. ومع ذلك، فإن الاهتمام المتبادل في تنسيق أفعال البلدين بسبب توسع المدوان الياباني في الشرق الأقصى، أدّى إلى إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة عام 1933.

هذا المشهد من الائتلاف الاضطراري بين أميركا والاتحاد السوفياتي تكوّن في عام 1939، إذ انضم الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الثانية إلى الائتلاف المعادي لهتلر.

فور الغزو الألماني للاتحاد السوفياتي في حزيران عام 1941، أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا بر دعمهما الاتحاد السوفياتي وأخذتا تقديم المساعدات الاقتصادية له. وأعدّ في الولايات المتحدة، الرينامج الحكومي «ليندن لين» الذي قدّمت واشنطن بموجبه المساعدات من ذخيرة ومعدات ومواد غذائية وخامات استراتيجية ومنها مشتقات النفط إلى حليفاتها، وكانت قوافل السفن الأميركية والبريطانية تتعرض لأخطار تكبيره لأن البواخر والغواصات الألمانية كانت تتابعها بنشاط في البحار والمحيطات. وأرسلت من موانئ إنكلترا واسكتلندا وأيسلندا إجمالاً إلى ميناء مورانوكس وغيره من الموانئ الشمالية السوفياتية، 42 قافلة (722 شحنة نقل) وإيابا 36 قافلة، ووصلت إلى هناك 682 سفينة، بينما أغرق الألمان 85 سفينة. وعادت 31 سفينة إلى ميناء المنشأ من دون تحقيق هدفها.

بقيت طي التكتان حتى وقت قريب الخطوط الأخرى لنقل المساعدات مثل تحليق أسراب الطائرات من آلاسكا إلى تشوكوتكا ومنها إلى كراسنويارسك، والقوافل البحرية في المحيط الهادئ والبزّية عبر إيران التي احتلت في أعوام الحرب كلبًا أو جزئيًا من قبل القوات البريطانية والسوفياتية، وبال الاتحاد السوفياتي عبر هذه المسارات ما يربو على 70 في المئة من محاولات برنامج «ليندن لين».

الحرب الباردة

كان برنارد باروخ ـ مستشار رئيس الولايات المتحدة، من استخدم للمرة الأولى يوم 16 نيسان عام 1947 مصطلح «الحرب الباردة»، الذي كان يعني المجابهة العالمية والجيوسياسية والاقتصادية والأيديولوجية بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة، والاتحاد السوفياتي وحلفائه من جهة أخرى. ويرى مؤرخون كثيرون أن ما يُعتبر البداية الشكلية للحرب الباردة، خطاب وستون تشرشل الشهير ـ علماً أنه لم يكن يشغل حينذاك منصب رئيس الوزراء البريطاني ـ الذي ألقاه في مدينة فولتن - ولاية ميسوري الأميركية، والذي طرح فيه فكرة تشكيل حلف عسكري للدول الإنكلوسكسونية بهدف مكافحة الشيوعية العالمية.

وبدأت المجابهة في منتصف الأربعينات من القرن الماضي، وانتهت بتفكك الاتحاد السوفياتي في مطلع التسعينات، وأثبت على أن الاتحاد السوفياتي وأميركا مجالين نفوذهما يتشكل الكتلتين الساسيتين السكريتين، وهما حلف شمال الأطلسي أو الناتو الذي شكّل عام 1949، ومنظمة معاهدة وارسو (1955-1991).

ظهرت التناقضات الأولى بين الحلفاء في التحالف المضاد لهتلر في أعقاب الحرب العالمية الثانية حين خرج الاتحاد السوفياتي من عملية المباحثات لدعم فكرة وحدد ألمانيا. فيما خشيت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا توسع النفوذ السوفياتي في دول أوروبا، وقامت بدمج مناطق الاحتلال الثلاث في ألمانيا ضمن منقطة واحدة، وبدعت إلى إجراء الانتخابات هناك وتشكيل حكومة. عام 1949 اعتمد الدستور في تلك المناطق. هكذا نشأت جمهورية ألمانيا الاتحادية. وبعد بضو فترة قصيرة، أعلن عن جمهورية ألمانيا الديمقراطية في منقطة الاحتلال السوفياتية. ومنذ ذلك الحين أصبحت أرض البلاد المقسمة حلبة للمواجهة بين المصالح والاستخبارات.

صيد الأشباح

ثمة واقعة تعتبر أكثر إثارة، إلا وهي حفن نقق تحت أرض برلين المقسمة إلى القسمين السوفياتي والغربي عام 1953 من قبل عملاء وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية وشركائهم من جهاز الاستخبارات البريطانية «M6»، وذلك بغية التنتصع إلى الاتصال الهاتفي العسكري السوفياتي. لكن الاستخبارات السوفياتية (كاي جي بي) حصلت على معلومات تكشف عن هذا المشروع، وبدأت تزويد زملائها الغربيين بمعلومات مزيفة. وعام 1956 عقدت السلطات السوفياتية مؤتمرًا صحافياً كشفت فيه هذه الفضيحة.

أدت الاختلالات الأيديولوجية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لبقيل إلى حدوث مواجهة حقيقية، إذ تنامي الوضع السياسي للاتحاد السوفياتي وظهر عدد كبير من الدول الساترة في النون الإشتراكي في أوروبا الشرقية، ثمّ في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، ما أدّى إلى تنامي المخاوف في البلدان الغربية (لا سيما في الولايات المتحدة وبريطانيا). وبدأت في الولايات المتحدة نفسها هستيريا معادة الشيوعية، أي ما يسمى «صيد الأشباح». لكن لم تحدث عمليات عسكرية رسمية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، فيما أصبحت النزاعات المسلحة التي اندلعت في العالم أجمع ميداناً للمواجهة بين الدولتين.

بين كوريا وكوبا... عرب!

أثناء الحرب في شبه جزيرة كوريا بين عامي 1950 و1953 قدم الاتحاد السوفياتي المساعدة العسكرية لكوريا الشمالية، بينما قدمت الولايات المتحدة مساعدتها لكوريا الجنوبية. ما أدّى في ما بعد إلى انقسام البلاد على أساس أيديولوجي، والذي لا يزال قائماً إلى الآن.

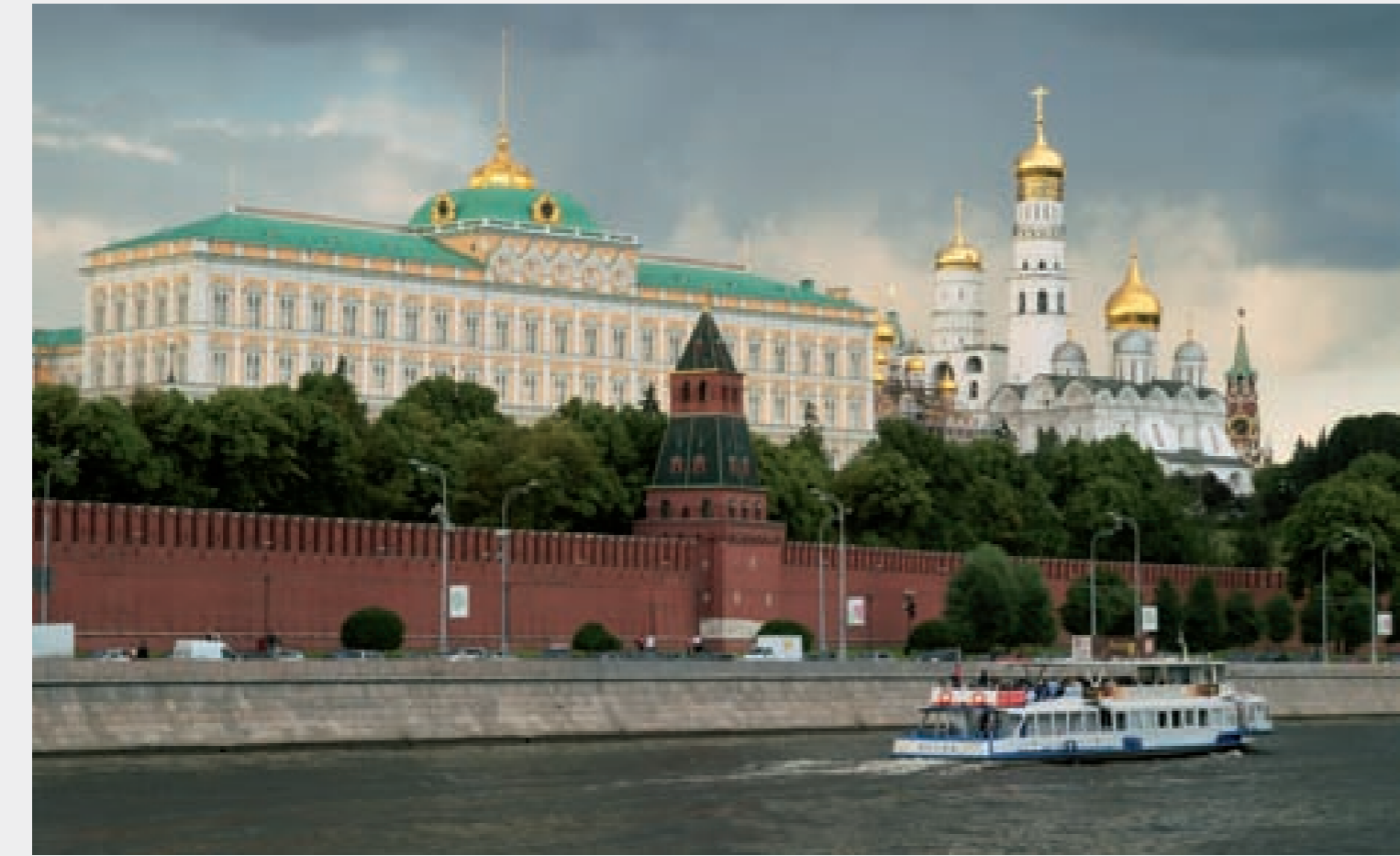
وكان التنافس المستمر بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة يتسبب أحيانًا في تغبّر في توجيهات بعض الدول العربية. وعلى سبيل المثال بدأت مصر بممارسة سياسة الانفتاح بعد الحصول على تعهدات أميركية بتقديم المساعدة لها. وأدت هذه السياسة إلى انسحاب المستشارين والخبراء السوفيات من هذا البلد في منتصف السبعينات. ثمة مثال آخر، فإن العراق الذي كان مقرًا لمنظمة المعاهدة المركزية المينية على أساس حلف بغداد، صار يميل إلى التقارب مع الاتحاد السوفياتي بعد قيام ثورة عام 1958 وخروج البلاد من الحلف عام 1959.

وأصبحت أزمة الكاريبي عام 1962 من أكثر الأحداث شهرة، إذ كان العالم على وشك وقوع كارثة. وسبقت الأزمة واقعتان. اولهما ثورة عام 1959 في كوبا والتي أوصلت إلى الحكم نظام بدأ يتقارب بعد فترة مع الاتحاد السوفياتي، والثانية نشر الولايات المتحدة الصواريخ متوسطة المدى في تركيا. الامر الذي شكّل خطراً مباشراً على المدن الواقعة في غرب الاتحاد السوفياتي، بما فيها موسكو والمراكز الصناعية الكبرى.

وبدأت الأزمة في 14 تشرين الأول عام 1962 حين اكتشفت طائرة استطلاع أميركية في كوبا الصواريخ متوسطة المدى السوفياتية الصنع من طراز «أر 12» ـ «آر ـ 14». وفي 22 تشرين الأول توجه الرئيس الأميركي جون كينيدي إلى الشعب وأعلن عن وجود السلاح الهجومي السوفياتي في كوبا، ما أسفر عن وقوع زعم بين سكان الولايات المتحدة. وقامت الولايات المتحدة برفض الحصار على كوبا. وكانت تناقش آنذاك احتمالات القصف المكثف لهذه البلاد. لم تثر الإنذارات الأخيرة التي وجهتها الولايات المتحدة إلا استياء الاتحاد السوفياتي، الامر الذي أوصل العالم إلى شفير الحرب العالمية الثالثة.

البناء

تحقيقات 5



«نحن لن نندب حفلنا بسبب عقوبات العم سام»!

فما هي التصفات أوياما لإصالح هذه العلبة؟ أمور ثلاثة أو أربعة برزت إلى العلن ـ الأول والأكثر أهمية، أن الولايات المتحدة لا ترى أن اتفاق مينسك يندرج ضمن الحوار الوطني (وهو حوار لم تتدخل فيه واشنطن)، وتنتظر إلى هذا الاتفاق على أنه يشكل بداية النهاية في أوكرانيا. وثانياً، يجب أن تبقى واشنطن العقوبات المفروضة على روسيا آقله في المستقبل القريب، حيث تغلق الأبواب في وجه موسكو واتفاق تحاورها مع أوروبا، ما سيصعبها بالإحباط.

ثالثاً، تشعر واشنطن بالارتياح لتحقيقها الكثير من النجاح الدبلوماسي ـ نظام موالى للولايات المتحدة في كيبف: حلف ناتو أكثر قوة وتعزيزاً؛ انتشار على مستوى بولندا ودول البلطيق كان يبعثها حلم مسبقاً؛ الحاجة إلى إعادة تأكيد القيادة الأميركية عبر الأطلسي؛ تأكل خطير تشهد روسيا في نموّها السياسي والاقتصادي بسبب الروابط المتنامية مع أوروبا؛ وأخيراً، الأخذ بعين الاعتبار العقوبات الأميركية على روسيا، والتي لا تهدف فقط إلى تقليل النفوذ الروسي، بل أيضاً إلى تعقيد العلاقات الروسية ـ الأوروبية، وإلى عرقلة مصالح روسيا الاستراتيجية (كتمل الاضطرابات التي كانت تحصل بسبب التقيب عن النفط في القطب الشمالي والتي تعتمد على التقنية الغربية)، فضلاً عن إجبار روسيا على تحويل مواردها الضخمة من الحشود العسكرية بدلاً من التعامل على نحو أفضل من ركودها الاقتصادي.

رابعاً، والأكثر أهمية، إنه لن الواضح أن إدارة أوياما غير راغبة في استعادة روسيا، خلال الفترة المتبقية من حكم بوتين. وبعبارة أخرى، فإن واشنطن قد تحوّلت بعيداً عن سياسة الحرب الباردة، أي عن عصر التعامل الانتقائي مع روسيا، وذلك في المجالات التي تؤثر على المخاوف الحيوية والمصالح الأساسية للولايات المتحدة.

حلول على طاولة

يدخل في حسابات واشنطن أن العقوبات المفروضة ضدّ روسيا، تضع الأخيرة في موقف دفاعي نفسي، قد يجعلها ترتدّ على عقبيها، لانتزاع دعوة الغرب والانضمام إلى الجهود الجماعية التي سنتساعدها على التخفيف من عزلتها. وللوهلة الأولى، نجد أن كل هذا يحتاج إلى بعض التفصيل: إذ على السياسة الخارجية الأميركية أن تتعاون مع روسيا في معالجة القضايا الكثيرة العالقة في الشرق الأوسط. غير أن أوياما يرى أنه بإمكان الولايات المتحدة القيام بكل ذلك من دون الحاجة إلى التعاون الروسي.

وهكذا، لا تقوم روسيا بأيّ خطوة في مجال تخريب سياسة الولايات المتحدة في قضايا مثل محاربة تنظيم «داعش» في العراق أو سورية، لأن محاربة الإرهاب تقع ضمن اهتمامات روسيا بغض النظر عن مصدره أو مكانه. فافغانستان في مثال صارخ على البراغماتية الروسية عندما تصبح مصالحها على المحك.

ومجدداً، اكتسب الصراع بين الولايات المتحدة وإيران، حول مسألة دول الـ 5 + 1، منحنى جديداً ذا وتيرة حادة، في الوقت الذي تسير فيه المحادثات بين جون كيري ونظيره الإيراني محمد جواد ظريف، الذي يناقشه مناقشةً لذلّ للندّ، وهما أيضاً لن تقوم روسيا بالتدخل لتخريب مسار المحادثات، أقله لأن طهران لن تسمح بحدوث ذلك، ما يعني أن واشنطن لم تعد تثير مثل هذا التعاون الوثيق المرتكز على فكرة عزل طهران بمساعدة موسكو. في نهاية المطاف، تأمل واشنطن في تقيوض جدى للعلاقات الروسية ـ الإيرانية.

من المؤكد أن سورية ستبقى الإشكالية الكبرى. غير أننا نلاحظ تطوراً في السياسات الغربية لا تزال في طور النموّ. ويتصوّر أن الحلول قد توضع على الطاولة عندما يبدأ الغرب محادثات مفتوحة مع النظام السوري. لكن في الوقت الحالي، يعتمد النظام السوري على الدعم الروسي، في الوقت الذي يقول فيه الرئيس بشار الأسد أنه يجيد الإبقاء على غرايزه السياسية في الظروف الحالية. وهو حالياً يشترك مع الغرب في محاربة تنظيم «داعش». وسيتمكّن النظام السوري مع الوقت من الاستفادة من الدعم الروسي لبدء مفاوضات مع باريس و/أو واشنطن.

واشنطن وما يناسبها!

ومن الواضح أن باريس قد أخطارت تحصيل نفسها من أيّ قيادة للهجمات العسكرية ضدّ سورية، نظراً إلى دورها التاريخي في معاهدة ساكس ـ بيكو عام 1916، كما وتطلعاتها في الوقت الحاضر إلى لعب دور الوسيط السياسي

ميركل ؛ لو اختارت أوكرانيا الانضمام إلى الاتحاد الأوراسي الذي يضمّ بيلاروسيا وكازاخستان وروسيا فإن أوروبا ستحترم هذا القرار



في مستقبل سورية الانتقالي، وهو الدور الذي عليه أن تجيده بشكل فريد لنحلّ محل روسيا. ومن الطبيعي أن تنسّق باريس مع إدارة أوياما في صقل مواقفها الدبلوماسية الحالية إزاء سورية.

يجب أن تؤخذ كل الأمور في الحسبان، ولهذا، فإنه من المناسب للولايات المتحدة أن تسمح بالضغط على روسيا. ما من شأنه أن يبقى روسيا في المستنقع الأوكراني، ما سيعيق تبع أدوارها المطلوبة في مناطق أخرى تزيد الولايات المتحدة تحقيق مكاسب استراتيجية فيها. فتجسيد الصراع الدائر في أوكرانيا، يناسب واشنطن جيداً.

ومن المنير للاهتمام أن تعلم أن واشنطن قد أحبت مؤخراً مشروع طريق الحرير الجديد في آسيا الوسطى. والإشارة في هذا واضحة جداً إلى الكرملين: «سنحقيك في قلق دائماً طالما نحن مستمعون بذلك!!!».

تفق واشنطن في النخبة الروسية «المتغربة» التي تهيمن على موسكو والتي لا تستطيع فك ارتباطاتها مع الدول الأوروبية، وكثيرون منهم أصحاب مصالح على المستوى الشخصي، وفي مرحلة ما، ستبدأ بفرض بعض تدخلاتها وتغييراتها على واقع السياسات الروسية. تقتنع إدارة أوياما الآن أنه قد الأوان كي تكون هذه النخبة إلى جانبها وليس إلى جانب روسيا ـ إنها بالطبع مناورة مخوفة بالمخاطر، لأنها سترفع شكوكا ضخمة حول الأمن الدولي ـ إلى حين يوضع الجانبان.

أوكرانيا: اقتصادٌ مهيار

كلّ الإحصاءات الحديثة تؤكّد أنّ الاقتصاد الأوكراني متحلّ بالفعال، ومستمرٌّ وفقاً لإحصاءات الحكومة الأوكرانية، انخفضت معدلات التقيب عن الفحم والقمح البني في تموز 2014 مقارنةً بتموز 2013. ومن المتوقع أن تستمرّ هذه الأرقام في انخفاض مستمرّ مع استمرار المعركة الحكومية ضدّ الشعب.

لم يتحسن المستوى المعيشي في أوكرانيا طوال السنوات العشرين الماضية، أسوةً بما حدث في روسيا. فقد ازداد التضخّم في بداية هذا العام بنسبة 19 في المئة، ما اضطرّ المصرف المركزي الأوكراني إلى رفع قيمة فونده من 6.5 في المئة بداية عام 2014، إلى 17.5 في المئة في الوقت الحالي، بهدف دعم العملة الوطنية الأوكرانية «هريفنيا»، التي انخفضت بنسبة 40 في المئة.

المفرضون الأوكرانيون هم فعلاً في موقع دقيق، وفقاً لصندوق النقد الدولي، والتي صرّح بأن أكبر 22 بنكا في البلاد، أنهم بحاجة إلى رؤوس أموال تقدر بـ 5 مليارات دولار، في الوقت الذي تنتج المحلي الإجمالي، إذ إن كل 1.5 «هريفنيا» تساوي دولاراً واحداً، تسعى أوكرانيا حالياً إلى الحصول على الدفعتين الثالثة والرابعة من قروض صندوق النقد الدولي، والتي ستمول العمليات العسكرية، ما سيخفّض من مستوى المعيشة ويرفع من مستوى الفقر.

بعض الواهمين الأوكرانيين يعتقدون أنّ الاتحاد الأوروبي سيهدّم ببعض الأموال، غير أنّ هذا لن يحدث أبداً. فالقصاصم الاتحاد الأوروبي كما ألمانيا، في مازق حقيقي، وألمانيا غير راغبة في تقديم المساعدة بعد الآن؛ حماسية الشعب الألماني تكاد لا تُذكر حيال القيام بإنقاذ أعضاء منطقة اليورو. وهذا مردّه إلى الفكرة التي تؤيد تقديم ألمانيا عشرات بلايين الدولارات لإعادة بناء شرق أوكرانيا وتخليصه من واقعه السياسي الحالي، فهل يستطيع أحد تحيّل انجذاب ميركل الذي انخفض نموّ اقتصاد بلاده بنسبة 1.5 في المئة عام 2014. أن تتجرأ على مواجهة الرأي العام الألماني والطلب إليه السماح بإفلاق هذه الأموال لإعادة إعمار البنية التحتية الأوكرانية؟ سيكون هذا حكماً انتحاراً سياسياً بامتياز، وتمتلك ميركل من الذمءا السياسي ما يجعلها تدرك ذلك تماماً.

ميركل والخيارات الصعبة

اضطرت الحكومة الألمانية إلى خفض توقعات الناتج الإجمالي المحلي بسبب عدم الأمن الذي طال اقتصادها بسبب العقوبات المفروضة ضدّ روسيا. وهذا سيضرب بها في استطلاعات الرأي، ما يدفعها إلى إرسال إشارات سلام إلى روسيا:

فقد لمّحت ميركل إلى أوكرانيا «المركزية»، بهدف الإنقاذ بشأن أسعار الغاز كما العلاقات التجارية، التي بإمكانها تحقيق توافق روسي ـ أوكراني. تقول: «أريد التوصل إلى حلول لا تدمر الاقتصاد الروسي. فنحن (أي الألمان) نطمح إلى علاقات تجارية وعقلانية مع روسيا أيضاً. ونحن نعتمد على بعضها، وتحتاج الصراعات الكثيرة حول العالم إلى تعاون كهذا. لذا، أمل تحقيق التقدم والنجاح».

وما يلي، هو أيضاً أحد تصريحات ميركل للتلفزيون الألماني الرسمي: يُفترض بنا البحث عن حلول للأزمة الأوكرانية، بما لا يشكل خطراً على روسيا، وبطريقة تمنح الأوكرانيين من الاختيار بأنفسهم... فالحوار هو المطلوب، والحل السياسي هو الحل الوحيد، وستبتعد عن الحلّ العسكري لهذه الأزمة.

وكان نائب المستشارة الألمانية قد اقترح سابقاً أن الحلّ الوحيد لهذا الصراع في إقامة أوكرانيا فيدرالية، للنجاح في تاليب كيبف ضدّ النصابيين الموالين لروسيا. ثم عادت ميركل وقالت أنه لو اختارت أوكرانيا الانضمام إلى الاتحاد الأوراسي الذي يضمّ بيلاروسيا وكازاخستان وروسيا، فإن أوروبا ستحترم هذا القرار. وتشكّل هذه النقطة الأخيرة خطوة كبيرة إلى الأمام بعد إصرار الغرب على ضرورة انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي.

وأضافة إلى الجانب الاقتصادي، فإن الضغط يزداد على ميركل، إذ إن هناك الكثير والكثير من الشوك، خصوصا من قبل الإعلام الألماني عن صحة الادعاءات الأوكرانية حول تدمير الرحلة «MH17»، لم لم يحظّ أحد بأيّ معلومات حولها؟ هل هناك تغطية ألمانية ما؟

الأمر تخرج عن سيطرة «لجنة الاتحاد الأوروبي»، لتسير في مسار «نيولاند ـأوكرانيا جديدة». فمخططها القائم على تخليص أوكرانيا من روسيا، في الوقت الذي تجعل فيه الاتحاد الأوروبي يدفع الثمن لن تمضي كما كان مخططا لها. فالنتيجة الأقرب لاحتمال انقلاب «نيولاند» في كيبف سيقتضي على الاقتصاد الأوكراني، ولن يحقق أحد أيّ مكاسب في نهاية المطاف.

المصادر:

موقع Wikipédia

مدونةٔ Bhadrakumar

موقع: Moon Of Alabama